

المؤتمر الثانى للأوقاف  
الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية

دراسة للمؤسسات الوقفية الأجنبية  
وإمكانات الإفادة من تجاربها

أ.د. نعمت عبد اللطيف مشهور

أستاذ الإقتصاد الإسلامى - جامعة الأزهر

عميد كلية إدارة الأعمال والتجارة الدولية - جامعة مصر الدولية.

٢٠٠٦ / هـ ١٤٢٧

## ملخص البحث

# دراسة المؤسسات الوقفية الأجنبية

## وإمكانات الإفادة من تجاربها

إن دراسة التجارب الوقفية في كل من اليابان و بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية تتيح لنا التعرف على ما استطاعت المؤسسات الوقفية بما تحقيقه لمجتمعاتها من قوة اقتصادية و اجتماعية و سياسية، بغية الافادة منها في مسيرتنا لحياء مؤسسة الوقف الاسلامية، وذلك حتى تعود إلى تأدية دورها الفعال في إقامة المجتمع الاسلامى القوى و القائد، فتعيد للامة الاسلامية مجدها و ازدهارها ومكانتها الحقة بين الأمم.

إن الحافز الدينى يُعد أهم الحوافز المعنوية في إقبال الأفراد على إيقاف أموالهم، و يعززه احياء الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية، مع قيام وسائل الإعلام المختلفة بالتركيز على الأوقاف المختلفة و إلى الأنواع التي يحتاج إليها المجتمع ، مع التنسيق بين الأفراد والحكومة لتحديد المجالات التي يحتاج الى دعم تطوعى في صورة أوقاف بمختلف أشكالها، للتخفيف على الميزانية العامة و مساندتها في تحقيق تقدم و نمو المجتمع.

إن المؤسسات الوقفية المانحة والصناديق المدعمة من الشركات هي من الصور الحديثة للمؤسسات الوقفية الأجنبية التي يمكن أن تدعم الصور التقليدية للأوقاف الإسلامية، و التي تقدم صوراً أكثر ملائمة لتفاعل رؤوس الأموال الفردية مع المتطلبات الحديثة للارتقاء بالمجتمع و دعم تقدمه و نموه.

إن توفير الاطار القانونى للمؤسسات الوقفية كقطاع مستقل عن القطاع المائلى و القطاع الحكومى مع تدعيمه بتنظيم قانونى ثابت من القائمين على الأوقاف يضمن له هذه المؤسسات، على اختلاف أنواعها، مرونة الاداء لتحقيق المصالح العامة، جنباً إلى جنب مع الاستمرارية و الاستقرار بعيداً عن الهزات السياسية و الادارية التي قد يتعرض لها المجتمع،

حتى تستطيع الاضطلاع بدورها بصورة فاعلة، ودون انقطاع او تدخل يضر بمصالح المجتمع و أهدافه التنموية المحددة.

إن ضمان اعفاءات ضريبية هامة للمؤسسات الوقفية المانحة يكون له أثره في توجيهه جميع امكاناتها المالية الى اداء دورها ، و الذى قد يتشابه مع دور الضرائب المنفقة من الحكومة، مع التنسيق بين كل من الأموال العامة و أموال المؤسسات الوقفية لتغطية كافة المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و الإنسانية و البيئية و النفسية و الصحية التى يحتاجها المجتمع إلى تفعيلها لتحقيق نهضة تنموية و حضارية للمجتمع.

إن مؤسسة الوقف الإسلامية، إذا ما استطاعت الاستفادة من التجارب الأجنبية في دعم مسيرتها، ستصبح أكثر قدرة على دعم حركة المجتمع الإسلامى نحو التنمية و الارتقاء الحضارى واستعادته لمكانته المستحقة كأحسن أمة أخرجت للناس.

## دراسة للمؤسسات الوقفية الأجنبية وإمكانيات الاستفادة من تجاربها

إعداد : أ.د. نعمت عبد اللطيف مشهور

إن الحضارات الكبرى والأمم المتحضرة تدرك أن إقامة مجتمعاتها المتقدمة، واستمرار تقدمها ورفيها، لا يمكن أن يأتي إلا بمشاركة المجتمع كله، أفراداً وهيئات، في جميع بقاعه وأمصاره، جيلاً بعد جيل، وذلك من خلال أساليب وآليات تسهم في تلبية المتطلبات العديدة لبناء المجتمع، وتحقيق طموحاته المتنوعة، بما يتفق وإمكاناته وقدراته الفردية والقومية المتباينة، وبما يتواءم مع قيمه ومعتقداته الراسخة.

إن المنهج الإسلامي الشامل قد وُضع من حكيمة خبير لإقامة أفضل مجتمع للإنسان على الأرض، على اختلاف الأزمان والأماكن والأشخاص والأحوال، وقد أتاح لمعتقيه ومطبعيه إقامة مجتمعهم المتميز، مجتمع القوة والقدوة، عند تطبيقهم الأمين لأسسه وضوابطه، وتمسكهم بقيمه ومبادئه، والتزامهم بأولوياته وأهدافه، وتفعيلهم لقواعده وآلياته، فعاشت الأمة أزدهى حضارة شهدها التاريخ الإنساني، لما توافرها من تكامل بين الجوانب المادية والروحية، وتزواج بين الإعمار المادي والتنمية البشرية، وتداخل بين الإنتاج الشامل والتوزيع العادل، فأصبح كل فرد في المجتمع عضواً فاعلاً في إرساء قواعد مجتمع المتقين المتميز، وشريكاً في ترسيخ آلياته، ومتمتعاً بما يتيح من حياة حضارية.

إن دراسة المنهج الإسلامي الشامل، وتدراس التجربة الحضارية التي تبلور فيها، تبين أن النقاط العديدة لقوته، والتي تقوم على المشاركة الفعلية من جميع أفراد وفئات ومؤسسات المجتمع، الرسمية والشعبية، مع التنسيق بينها، لضمان قيام كل بدوره، وفق موارده وإمكاناته

الطبيعية والمالية، ومن أهم نقاط القوة هذه تفعيل الآليتين المتكاملتين، الإلزامية والتطوعية، فريضة الزكاة ومؤسسة الوقف.

إن تخصيص ورقتنا لدراسة مؤسسة الوقف لا يعنى التطرق إلى دوره التاريخي الواضح والمعروف في إقامة حضارة الأمة الإسلامية، المتميزة زمنياً وجغرافياً، حتى قال أحد مفكرينا، وهود. محمد عمارة إن: "الوقف كان المؤسسة الأم التي تولت صناعة أمتنا لهذه الحضارة الإسلامية... ولم تكن الدولة ولا الخزائن السلطانية هي التي صنعت أو مولت هذه الملحمة الحضارية العظمى" (١)، فقد ضمنت مؤسسة الوقف على اختلاف صورها هذه الحضارة الشائخة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، مع احتفاظها بالهوية الإسلامية، واستقلال علمائها ومفكرها عن الدولة، وبالتالي استمرارهم في صناعة الحضارة الإسلامية جيلاً بعد جيل، بمنأى عن سلاطين الدولة وأمرائها، مما أتاح لازدهارها عمراً لم تماثلها فيه حضارة من الحضارات الأخرى. كما لن نتطرق الورقة إلى الدور التمهيدى للإجتماعى والاقتصادى والسياسى والعقائدى الذى قامت، ويمكن أن تقوم به، مؤسسة الوقف فى العصر الحديث، إذا كتب لها الأحياء والتفعيل المناسبين، بعد ما تعرضت له من طمس وانحراف، ترتب عليهما إبلغ الضرر بالأمة الإسلامية، وإنما تنطلق هذه الورقة من دراسة نماذج لدول قوية معاصرة، للوقوف على جانب من مرتكزات هذه القوة وأسس هذه الحضارة، وهو بذل أموال البر والإحسان من خلال العمل التطوعى، الخيرى وصياغته فى مختلف المؤسسات الوقفية والمؤسسات المناخية، وذلك ليس لنقلها إلى التطبيق فى أمتنا، وإنما من أجل الإفادة من هذه التجارب الناجحة فى تدعيم الجهود المبذولة لإحياء وتفعيل مؤسسة الوقف الإسلامى، ولإعادتها إلى مكانة الصدارة بين القنوات التمويلية الإسلامية، وذلك من خلال الوقوف على العناصر المعاصرة التى حفزت قيامها وتطورها بنجاح، والتى تؤكد فعالية آلية الوقف فى تحقيق نمو وتقديم المجتمعات على اختلاف ثقافتها وقيمها، إذا ما تم التوصل إلى تفعيل روح أحكامها وقواءمها المتميزة، مع دعمها بعناصر وإمكانات تتفق ومقتضيات العصر.

عمارة (محمد): دور الوقف فى صياغة الحضارة الإسلامية فى ندوة الوقف، الجمعية الخيرية الإسلامية، القاهرة، ذو

القعدة ١٤٢٠/١ فبراير ٢٠٠٠ م. ص ١٢٦ - ١٢٧.

تقوم في هذه الورقة ، بتوفيق الله، بعرض التجارب الوقفية الأجنبية ، شرقاً وغرباً ، للوقوف على أنواعها المختلفة، وعوامل نموها وتطورها، بغية إستخلاص حوافز دعمها للإضطلاع بمسؤولياتها القومية، للوصول إلى إمكانيات الاستفادة من هذه التجارب في مهمتها المعاصرة لإحياء مؤسسة الوقف الإسلامية، بصورة فاعلة ومطردة، وذلك من خلال:-

### أولاً: التجارب الوقفية الأجنبية:

١-١ التجربة اليابانية.

٢-١ التجربة الأوروبية.

٣-١ التجربة الأمريكية.

### ثانياً : أنواع المؤسسات الوقفية وعوامل وحوافز تطورها:

١-٢ أنواع المؤسسات الوقفية.

٢-٢ عوامل إنشاء المؤسسات الوقفية.

٣-٢ حوافز نمو المؤسسات الوقفية.

### ثالثاً : إمكانيات الاستفادة من تجارب المؤسسات الوقفية الأجنبية:

١-٣ أنواع المؤسسات الوقفية.

٢-٣ عوامل إنشاء المؤسسات الوقفية.

٣-٣ حوافز نمو المؤسسات الوقفية.

## أولاً: التجارب الوقفية الأجنبية

إن بذل الألف مراد لأم حوال البر والإحسان أو العطاء الخيري أو الإجتماعي Private Philanthropy يُعد جزءاً أصيلاً من كل الثقافات والأديان الكبرى في الحضارات القديمة في الصين والهند ومصر، حيث عمل كل منها على تشجيع هذه الجهود الفردية، واهتم بتقنياتها في مؤسسات خاصة، كذلك كان الحال في حضارات اليونان وروما القديمة، حيث خصص البطالمة وديعة مكتبة الإسكندرية وقام أفلاطون بتوريث ودائع لمساندة أكاديميته بعد وفاته، وفي السنوات الأولى التابعة للميلاد تم في روما إنشاء مؤسسات خاصة لمساعدة الفقراء والمؤسسات التعليمية والمستشفيات والمصحات وبيوت المسنين، وفي العصور الوسطى قامت الكنيسة الكاثوليكية الأوروبية بدور أساسي كمانحة للأموال الخيرية من أجل دعم الأديرة والملاجئ والمدارس والمستشفيات، وقد استمر إنشاء المؤسسات الخيرية الخاصة بمسماها المختلفة، في أوروبا وأمريكا خاصة بعد الثورة الصناعية (٢). وتذكر الكتابات الغربية أنه في القرن السابع الميلادي، أوصى محمد عليه الصلاة والسلام بإنشاء المقابيل للإسلامي للمؤسسات الخيرية أو الودائع، وهو الوقف (٣). إلا أن هذه لم تلق سوى اهتماماً ضئيلاً من الغرب، وإن كان التشابه بينها وبين مثيلاتها الرومانية والانجلوساكسونية ملفتاً للنظر، وقد مدترعت هذه الأوقاف، وتعددت أنواعها، في ظل الدولة الإسلامية الزاهرة.

وفي العصر الحديث، كان العطاء الخيري والاجتماعي، وتقنيته في العديد من الأشكال المؤسسية، هو سبيل الحضارات المعاصرة للنمو والازدهار، سواء في شرق العالم أو غربه، في أوروبا وأمريكا، فبينما شهد القرن العشرين نمواً سريعاً للإنفاق الحكومي في مجالات خيرية كانت مقصورة على العطاء الخاص، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى انخفاضه، بل ظل العطاء الخيري الخاص في نمو مستمر، وإن ساهم في خفضه المعاملة الضريبية الخاصة له (٤).

ونعمل على دراسة نماذج غربية لهذه التجارب الوقفية، هي :

١-١ التجربة اليابانية.

٢-١ التجربة الأوروبية.

٣-١ التجربة الأمريكية.

## ١-١ التجربة اليابانية :

إن تجربة اليابان هي مثال جيد للعطاء الإجتماعى وبذل أموال البر والإحسان في قارة آسيا، حيث تبين الدور الذى اضطلع به القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإجتماعية، ولكن أهم ما يجعل هذه التجربة مختلفة، بل واستثنائية، هو أنها لم تنطلق من أسس دينية إلهية، يهودية أو مسيحية أو مسلمة، وإنما نشأت من الديانة البوذية، لذا يرجع العديد من المفكرين هذه التزعة الخيرية إلى المجال السياسى العلمى، وليس إلى معتقدات دينية (٥).

إن اليابان تركز على تاريخ طويل من الرقابة الحكومية المركزية على الأرباح الخاصة، حيث تقوم الحكومة بجمع أكبر قدر ممكن من الأرباح من القطاع الخاص، مع وضع جميع الأعمال الخيرية والتنمية تحت إشرافها ومراقبتها المباشرة (٦)، واتساقاً مع هذه الفلسفة كانت الإعفاءات الضريبية للقيام بنشاطات خيرية محدودة للغاية، فعلى سبيل المثال لم تحصل مؤسسة تويوتا الوقفية Toyota Foundation التى أنشئت في القرن العشرين من أجل مساندة العلوم الإجتماعية وتنمية المجتمع، على أى تخفيضات ضريبية من الدولة.

في سنة ١٩٧٥، أصبح من الواضح أن قدرة الحكومة اليابانية على حل المشاكل القومية محدودة إلى درجة كبيرة، ومن ناحية أخرى زاد الضغط الشعبى على الشركات الإنتاجية لمواجهة التلوث البيئى، مما دفع بالمجتمع اليابانى إلى المطالبة بزيادة دور المؤسسات الحكومية غير الهادفة للربح NGO، وتوسيع مجال النشاطات الخيرية بصفة عامة، والشركات المناهجة لأموال البر والإحسان بصفة خاصة، والضغط على الحكومة لإتباع إجراءات أكثر



## ٢-١ التجربة الأوروبية (الحالة البريطانية):

بدأت المشاركات الخيرية في إنجلترا العظمى في القرن السابع عشر، بهدف تحسين أحوال المجتمع، من خلال مبادرات لأفراد الأرستقراطية التجارية، يحركهم حس أخلاقي قوي بالمسؤولية الاجتماعية.

في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، اتبع الإنجليز أسس ملوياً جديداً لتطبيق تقاليدهم الخيرية، حيث تم تجميع جهود العطاء الخيرية فيما سمي بالمؤسسة الخيرية المتحدة أو مؤسسة العطاء الاجتماعي المتحدة Associated Philanthropy، والتي قامت في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر بإنشاء سلسلة من المدارس والمستشفيات الخيرية، ومؤسسات خيرية أخرى ذات أهداف إنسانية، حتى إنه ببلوغ منتصف القرن التاسع عشر كان ما بين ٤% إلى ٧% من مجموع دخل الملكيات الكبيرة مخصصاً لأهداف خيرية (١٤)، تقوم بإشباع حاجات محددة مثل بناء المستشفيات والمدارس، وإنشاء ودائع لخدمة أهداف معينة.

أما إقامة المؤسسات الوقفية Trusts، فلم تكن تقع ضمن العرف البريطاني، وإنما ما تمت من خلال واهبين من أصول اسكتلندية، نجحوا في تجميع ثروات كبيرة في الولايات الأمريكية، وتحركهم دوافع إيمانية قوية. ففي سنة ١٩٠٧، أنشأ اندرو كارنيجي Andrew Carnegie وقف الجامعة الإسكتلندية Scottish University Trust، وفقاً في بلد مولده Dunfermline Trust، ووقف كارنيجي للأبطال Carnegie Hero Fund، ثم قام في ١٩١٣ بإنشاء وقف كارنيجي للملكة المتحدة Carnegie United Kingdom Trust بمبلغ عشرة مليون دولار أمريكي في صورة سندات أمريكية لشركة الصلب، أما إدوارد هاركرت Edward Harkins، الذي كان أيضاً من الأمريكان ذى الجذور الإسكتلندية، والذي كان والده شريكاً لروكفلر الأمريكي في شركة ستاندرد للزيت، فقد أنشأ في ١٩٣٠ وفقاً للحج Pilgrim Trust (١٥).

مع بداية القرن العشرين، بدأ في إنجلترا إنشاء أوقاف كبيرة الحجم من خلال عدد كبير من المساهمين، مثل وقف يوبيل الملك جورج King George's Jubilee Trust ، والذي بدأ في ١٩٣٠ بـ ١٩٣٩ مليون جنيه، وتم تغذيته فيما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٩ بـ ٦٧ ألف جنيه، وقد استخدم في إعطاء منح لمؤسسات شبابية قائمة ، ثم في إنشاء مشروعات جديدة مثل منزل الملك جورج King George's House في لندن، وهو منزل للشباب، والمركز النموذجي للشباب في لنكولنشاير Lincoln Shire .

في ١٩٢٤، بدأت نوعية جديدة من المؤسسات الوقفية بإنشاء مؤسسة ويلكام Welcome Foundation ، حيث كانت مواردها أكبر من الهبة المأخوذة مباشرة وبالكامل من أرباح شركة الأدوية، المملوكة لـ بوروز ويلكام Burroughs Welcome ، كما أنشأ لورد نافيلد Nuffield قبل الحرب العالمية الثانية مؤسسة باسمه Nuffield Foundation، وكانت تتمتع بحرية نسبية في اختيار نشاطاتها، كذلك تم إنشاء مؤسسة إسحاق وولفسون Isaac Wolfson Foundation (١٤) ، وكانت هذه المؤسسات الثلاثة معتمدة على ثروات بريطانية تضاهي مثيلاتها الأمريكية.

أما المؤسسات الوقفية البريطانية، وكانت صغيرة الحجم نسبياً، خاصة إذا ما قورنت بالوقفات المدعومة من الحكومة، مما يشير إلى أن دور الوقفيات الخاصة في بريطانيا كان ضعيفاً نسبياً (١٦).

### ٣-١ التجربة الأمريكية :

يرى المفكرون أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبوأ مركزاً فريداً في العالم المعاصر من حيث تشجيعها لمؤسسات بذل أموال البر والإحسان الخاصة، فقد شهدت الفترة الأخيرة من نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، نمواً ملحوظاً في المؤسسات الوقفية الكبرى، والتي أصبحت تمثل نماذج فائدة للمؤسسات المانحة، وتقدم أكثر صورها تقدماً (١٨).

في الولايات المتحدة الأمريكية، يشير الدارسون إلى أن الدور المتنامي للوعي الاجتماعي في مجال الأعمال ظاهرة حديثة نسبياً، حيث اقتصر دورهم على ما يجيدونه فقط، وهو تحقيق الأرباح (١٩)، إلا أن العديد من العوامل تضافرت لحفز إقامة مؤسسات خيرية خاصة، وقد تطورت هذه المؤسسات في أهدافها وأحجامها، حتى اشتهرت الولايات المتحدة بالمؤسسات الوقفية الضخمة في جميع مجالات العطاء، وعلى رأسها مؤسسات المليونير الأمريكي روكفلر Rockefeller الذي أدى نشاط مؤسساته الوقفية الأمريكية في بداية القرن العشرين إلى أن عرفت تلك الفترة بالعصر الذهبي للمؤسسات الوقفية الأمريكية (٢٠).

إن التجربة الأمريكية تنفرد بظهور عدد من المليونيرات الجدد الذين جمعوا مبالغ هائلة من الأموال لم يتخيلها أحد في ذلك الوقت، وذلك خلال فترة الثورة الصناعية، وقد زاد عدد هؤلاء الرأسماليين الصناعيين الجدد من مائة شخص سنة ١٨٨٠ إلى أربعين ألف سنة ١٩١٦، وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في عددهم، كانت أحجام ثرواتهم لافته للنظر، فعلى سبيل المثال بلغت ثروة مارشال فيلد Marshall Field الخاصة مائة وخمسون مليون دولار، بينما كانت ثروة اندرو كارنيجي Andrew Carnegie ثلاثة مائة مليون دولار، أما روكفلر فقد وصلت ثروته إلى تسعمائة مليون دولار، وقد بدأ هؤلاء الرأسماليين المليونيرات في البحث عن كيفية استخدام ثرواتهم الضخمة في العمل الاجتماعي، حيث رأى عمالقة السوق الجدد ضرورة التفاعل مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي يعيشها المجتمع الأمريكي، وضرورة أن تصبح الصناعة وسيلة لتحسين أحوال أفراد المجتمع، وليست مجرد وسيلة لتراكم الثروة (٢١). وقد تحقق ذلك من خلال كبار المليونيرات الأمريكان: روكفلر و كارنيجي وفورد، ونعمل على دراسة تجربة كل منهم تباعاً.

قام روكفلر Rockefeller بإعطاء نسبة محددة من دخله لأعمال الخير منذ بلغ السادسة عشرة من عمره، وكان يهدف إلى وضع نظاماً محدداً للعطاء بدلاً من التصرفات العشوائية، كما كان يهدف إلى تجميع أعماله الخيرية في مؤسسة عملاقة، يتولى إدارتها مجلس أمناء يعملون على إدارة المبالغ الضخمة المودعة لأعمال الخير، وقد نجح في ١٩١٣ في الحصول

على امتياز عقد مؤسسة روكفلر من ولاية نيويورك، مستخدماً نفوذه الشخصي وعلاقاته السياسية، بالإضافة إلى وزنه الإقتصادي، ورؤيته الواضحة لهدف وخطة عمل مؤسسته.

كان كارنيجي Carnegie ، المهاجر الإسكتلندي، رجل صناعة كبير (٢٢)، اختار أن يقوم بإدارة أمواله بنفسه طوال حياته، وكان يشجع اقتراح فرض ضريبة على شركات المليونيرات الذين يجزمون عن العطاء الخيري أثناء حياتهم، حتى لا يتركوا هذه الثروات لورثتهم يديرونها، فتتعرض لمشاكل إدارية قد تخرجها عن رغبات المورث الموصى، لذا قرر في ١٩١١، انشاء مؤسسته العملاقة شركة كارنيجي Carnegie Corporation (٢٣)، كما أسس وديعة كارنيجي بالمملكة المتحدة Carnegie UK Trust لتحتسب في أحوال الشعب في المملكة المتحدة وإيرلندا، ولكنها كانت ذات هدف عام، (٢٤) مما أعطى القائمون عليها درجة كبيرة من المرونة في إختيار ما هو أفضل للمجتمع.

أما هنري فورد Henry Ford ، فقد وضع أساس ما أصبح فيما بعد مؤسسة وقفية عملاقة Ford Foundation، حيث تم تحويل ٩٠% من أسهم شركته إلى المؤسسة، وذلك تنفيذاً لما جاء في وصيته، كما تم، في ١٩٤٨، تعيين لجنة لدراسة خطة وتوصيات تفعيل برنامج هذه المؤسسة وقد استغرق عملها سنتين كاملتين، وتم خلالهما إجراء مئات المقابلات داخل وخارج الولايات المتحدة، لإستطلاع الآراء حول تنظيم المؤسسة وتحديد مجالات عملها، وفي ١٩٥٠ تم إعتقاد تقرير لجنة الدراسة، بعد تعديلات بسيطة، وقد تركز حول ضرورة تحديد أهم مشكلة في الحياة الحديثة، وهي العلاقة بين البشر أنفسهم، لذا لم تهدف المؤسسة إلى الإهتمام بمجالات العلم والتكنولوجيا، وإنما اهتمت بالإسهام في رأس المال الاجتماعي والابتكارات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع (٢٥).

## ثانياً: تحليل تجربة المؤسسات الوقفية الأجنبية

يبين العرض السريع لتجارب المؤسسات الوقفية الأجنبية، اتجاه تيار العطاء الخيري من مجرد مساهمات فردية تطوعية غير منظمة إلى أشكال مقننة من الهيئات والمؤسسات، كما تطورت هذه المؤسسات في أشكالها وأحجامها، فضلاً عن التطور الهائل في أعدادها، والذي زاد في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدلات مطردة قفزت من ٢% في العقد الأول من القرن العشرين إلى ١٧% في العقد التالي عليه، ثم إلى ٣٠% في العقد الرابع، بعد تراجع متوقع في الثلاثينات، نظراً لما أصاب الاقتصاد العالمي من تراجع خلال فترة الركود الكبير، فقد تعرضت البلاد "لموجة جديدة من المؤسسات الوقفية" بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ عدد مددتها في عشرة أضعافه في العقد الثاني من القرن العشرين (٢٦).

ونعمل هنا على دراسة أنواع المؤسسات الوقفية المعاصرة، وعوامل نموها وتطورها، والحوافز التي ساهمت في هذا التطور والنمو، وذلك من خلال:

١-٢ أنواع المؤسسات الوقفية .

٢-٢ عوامل انشاء المؤسسات الوقفية.

٣-٢ حوافز نمو المؤسسات الوقفية.

### ١-٢ أنواع المؤسسات الوقفية:

إن تطور مفهوم المؤسسة الخيرية في كل من أوروبا، وفيما بعد في أمريكا، أدى إلى اختلاف مسمياتها، وأشكالها القانونية، ومجالات نشاطاتها بين التوسيع والتصيق، إلا أن بداية القرن العشرين قد شهدت ترعرع المؤسسات الوقفية المانحة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، برؤوس أموال ضخمة تغطي مدى واسعاً من النشاطات (٢٧)، حيث أصبح تعريف المؤسسة في الفكر الغربي هو: "مؤسسة غير حكومية، وغيرها دفعة للربح، تمتلك أصولها الخاصة،

التي يديرها أمنائها ومديروها، ويتم إنشائها لتحقيق وإثراء النشاطات الإجتماعية والتعليمية والخيرية والدينية والصحية والثقافية التي تخدم الصالح العام" (٢٨)، ويتم ذلك عادة من خلال تقديم منح لمؤسسات أخرى غير هادفة للربح تضطلع بهذه الخدمات في المجتمع (٢٩).

إن تقسيم المؤسسات الوقفية يتم بأكثر من طريقة، فنجد أنه يمكن تقسيمها كما يلي:-

١-٢-٢ التقسيم القانوني.

٢-١-٢ التقسيم وفق المجال.

٣-١-٢ التقسيم وفق الهدف.

## ١-١-٢ التقسيم القانوني:

إن إنشاء المؤسسات الوقفية يتم عادة وفق شكلين قانونين محددين هما:

أ- المؤسسات الوقفية كودائع.

ب- المؤسسات الوقفية كشركات.

## أ- المؤسسات الوقفية كودائع Foundations as Trusts

هي مؤسسة أو جهاز لعمل ترتيبات يتم من خلالها اسناد الملكية وواجبات الإدارة إلى أمناء مسؤولين عن إدارة الملكية لتحقيق فائدة المستفيدين المحددين. ويجسد القانون متطلبات إنشاء هذه المؤسسات الخيرية، ومدتها، وكيفية إنشائها وجودها، ومواجهة خروجها عن الشروط، وواجبات الأمناء وسلطاتهم، والمقابل الذي يصلون عليه (٣٠).

## ب - المؤسسات الوقفية كـشركات Foundations as Corporations

إن نجاح الشركات في البلاد جعلها من الصور المألوفة التي يمكن من خلالها ما تجميع رؤوس أموال من المستثمرين الذين يفصلون بين ملكيتهم لها ومسؤولية الإدارة، وتعتبر هذه المؤسسة الوقفية كوحدة فردية Individual Entity تستطيع التصرف كفرد، ويحدد القانون شروط كل ولاية للحصول على تصريح إنشاء الشركة الخيرية، والعلاقات بين الوكلاء وسلطاتهم، وتعويضات المديرين (٣١).

### ٢-١-٢ التقسيم وفق المجال:

إن التقسيم المتبع في معظم الكتابات هو تقسيم المؤسسات الوقفية إلى أربع أنواع هي :

أ- المؤسسات الخاصة والمستقلة.

ب- مؤسسات المجتمع.

ج- المؤسسات المشتركة.

د- المؤسسات العاملة.

## أ- المؤسسات المستقلة أو الخاصة Private or Independent Foundations

وهي تضم أربعة أنواع من المؤسسات، هي :-

- **مؤسسات المالكين *Proprietary Foundations* :**

في هذه المؤسسة، يكون الواهب أو زوجته، هم القائمين فعلاً بتوجيه نشاط المؤسسة، فيتم توزيع الموارد وفق اهتماماتهم.

- **المؤسسات العائلية *Family Foundations* :**

في هذا النوع، يتم تحديد نشاط المؤسسة بواسطة أفراد الأسرة عادة، أخوة أو أبناء أو أحفاد الواهب الأصلي، ويتم توزيع الهبات وفق توجيهاتهم (٣٢) ويوجد نوعية أخرى من هذه المؤسسة هي المؤسسة العائلية الهجينة *Hybrid Family Foundation*، حيث يمكن أن يلعب أمناء من خارج العائلة دوراً أساسياً في تحديد سياسة منح الهبات.

- **الودائع *Trusts* :**

هي مؤسسة أو وقف تقع مسئولية القيام به على أصدقاء أو شركاء الواهب الأصلي، وفي كثير من الأحيان يتم إدارته بواسطة مؤسسات قانونية أو بنوك.

- **المؤسسات المحترفة *Professional Foundations* :**

تتكون من مؤسسات مثل مؤسسة فورد يتم فيها إدارة الأصول والنشاطات من خلال مجلس أمناء غير عائلي، يحدد السياسات والبرامج التي يقوم على تنفيذها مجموعة من الموظفين المحترفين (٣٣).

---

٣٢- وهو يقابل الوقف الإسلامي الدرر

**ب - مؤسسات المجتمع *Community Foundations***

يتم إنشاء هذا النوع من المؤسسات في تجمع سكاني معين بودائع مدفوعة من مختلف الأفراد، وليس من فرد واحد، كما يمكن أن تقم ب مدفوعها من شركات ومؤسسات ومنشآت (٣٤)، ويقوم على إدارتها مجلس يمثل المجتمع، وعادة ما تقم مؤسسة مجتمع واحدة بخدمة منطقة معينة، وتقوم هذه المؤسسات بتلبية متطلبات ومصالح أفراد تلك التجمعات، ويمكن للأفراد المشتركين في هذه المؤسسات أن يحددوا كيفية استخدام الودائع أو أن يتركوا ذلك لمجلس إدارة المؤسسة، إلا أنه غالباً ما تكون رغبات الواهبين هي الغالبة.

إن مؤسسات المجتمع هي أكثر المؤسسات تكاثراً اليوم في الولايات المتحدة نظراً لما تتيحه من مزايا الإشتراك في مؤسسة خيرية دون تحمل الأعباء المرهقة لإدراستها. ول الوقت، كما تسمح لمن يريدون عدم ذكر أسمائهم أن يحتفظوا بسرية شخصياتهم، وعادة ما يقوم موظفون دائمون بالعمل على تنفيذ البرامج المخططة لتقديم المساعدات، ونشر البيانات عن هذه النشاطات لإظهار مدى تواءمها مع رغبات الواهبين.

### ج - مؤسسات الشركات Corporate Foundations أو الصناديق المدعومة من الشركات Company-Sponsored Funds

عادة ما تقوم شركة بإنشاء هذا النوع من المؤسسات لتطبيق برنامج خيري منظم، وغالباً ما تتفق سياسات المؤسسات المشتركة وأهداف ومصالح الشركة، وإن كانت كل الشركات ليس لديها مؤسسات مشتركة، إلا أنها تستطيع أن تمنح أموالاً لبرامج المساعدات المشتركة، وهناك بعض الشركات التي تعمل على تشغيل مؤسسة مشتركة وبرنامج مساعدات مشترك معاً، حيث نجد أنه إلى جانب برامجهم للمساعدات المباشرة هناك ١٩٠٠ شركة أمريكية تقوم بإنشاء مؤسسات مشتركة لإعطاء مبالغ من تلك القضايا التي تريد مساندة.

## د - المؤسسات العاملة Operating Foundations

هي تلك المؤسسات غير الهادفة للربح والتي تستخدم ودائعها لتنفيذ برامجها الخاصة، فهي ليست من المؤسسات المانحة، و من أكثر أشكالها انتشاراً تلك المؤسسات التي تديرها المستشفيات لجمع الأموال والإحتفاظ بوديعة لمؤسسة المستشفى، فلا تنفق الأموال إلا في المصروفات التي تتحملها مستشفياتها، وعادة ما تكون لغير القادرين، الذين لا يتمتعون برعاية حكومية أولاً يتم تغطيتهم بتأمين خاص (٣٥).

### ٢-١-٣ التقسيم وفق الهدف:

كذلك يمكن تقسيم المؤسسات الوقفية تبعاً للهدف المحدد الذي يتوجه إليه نشاطها الخيري، وذلك إلى :-

- أ- الودائع الوقفية الكبيرة.
  - ب- المؤسسات الوقفية العائلية.
  - ج- الأوقاف الخيرية العاملة.
  - د- منظمات جمع الأموال.
  - هـ- أوقاف المجتمع.
  - و- ودائع الشركات.
  - ى- الودائع الصغيرة.
- أ- الودائع الوقفية الكبيرة Large Endowment Funds :

التي توفر المنح للتعليم والأبحاث إلخ مثل مؤسسات فورد وروكفلر وأوقاف كارنيجي المختلفة وصندوق القرن العشرين Twentieth Century Fund

#### ب- المؤسسات الوقفية العائلية Family Foundations:

هي مؤسسات أصغر تعتمد على العطاء السنوي من مؤسسها أثناء حياتهم ومن عائلاتهم فيما بعد.

#### ج- الأوقاف الخيرية العاملة Operating Charities :

التي تعتمد على مساهمات الأفراد، ويكون نشاطها الأساسي في مجال إعانة المستشفيات ومراكز الشباب وبيوت الإسهة Settlement houses والمدارس والمتاحف والصليب الأحمر.

#### د- منظمات جمع الأموال Fund-raising organizations :

التي تقوم بجمع مساهمات الجمهور، ثم تعيد توزيعها على حالات مستحقة، مثل صندوق السرطان وشلل الأطفال وأمراض القلب.

#### هـ - وقف المجتمع Community trust :

وهي تنظيمات تتكون لتوفير الإدارة المركزية لصناديق خيرية منفصلة، وهي صورة من تجميع الأموال بغرض تسهيل عمليات الإستثمار والإدارة.

#### و- ودائع الشركات Corporate trusts :

وهي تختلف عن تلك المنشأة لأهداف تجارية، ويتم توجيهها لأنشطة إجتماعية وإنسانية.

#### ي- الودائع أو الصناديق الصغيرة Small funds :

والتي تتكون لتحقيق أهداف محددة، مثل صناديق المنح الدراسية التي يتم إدارتها بصورة منفصلة (٣٦).

نخلص من ذلك إلى أن معظم المؤسسات الوقفية المعاصرة هي من المؤسسات المانحة فيما عدا المؤسسات العاملة التي يقتصر عملها على تمويل برامجها الخاصة.

## ٢-٢ عوامل نمو وتطور المؤسسات الوقفية:

إن دراسة عوامل نمو وتطور المؤسسات الوقفية من مؤسسات صغيرة الحجم، قليلة العدد، إلى مؤسسات وقفية مانحة عملاقة في الكثير من الأحيان، فضلاً عن تزايد مداع مدادها، يفيدنا في الوقوف على تلك العوامل المحفزة لدفع نمو هذه المؤسسات، حجماً وعدداً، وعلى الرغم من تداخل وتشابك هذه العوامل بين المستويات المختلفة: الفردية والقومية والمؤسسية، فإننا سنحاول دراستها على كل مستوى منها على حدة، كما يلي:-

١-٢-٢ على المستوى الفردي.

٢-٢-٢ على المستوى القومي.

٣-٢-٢ على مستوى المؤسسات.

### ١-٢-٢ على المستوى الفردي :

إن بداية إتجاه الأفراد إلى بذل أموالهم في أوجه الخير وتقديم المساعدة الإجتماعية لأقرانهم كان يرجع أساساً إلى عوامل دينية وثقافية، وقد تطورت هذه العوامل مع التطور الحضاري وزيادة الإحساس بالمسؤولية الإجتماعية لرجال الأعمال، وضرورة اشتراكهم بصورة فعالة في تنمية المجتمع:-

أ- البعد الديني والثقافي:

على الرغم من عدم وضوح البعد الديني في التجربة اليابانية، فإن الحافز الديني كان هو المحرك الأساسي لمبادرات العطاء الفردية الدينية والدينيوية في الغرب، حيث اعتبروا في إنجلترا أن مساعدة الفقراء هي في حقيقتها مساعدة للمسيح المخلاص "It is your Savior Himself you assist in the persons of the poor"

وهناك أمثلة لمسيحيين أمثال تومس فيرمين Thomas Firmin وهو رجل من الطبقة الوسطى، اضطلع في القرن السابع عشر، بعدد من النشاطات لمساعدة الفقراء والمعطلين واللاجئين الإيرلنديين والمستشفيات، حتى أنه تفرغ في العشرين سنة الأخيرة من عمره تماماً للعمل الخيري (٣٧).

ويرى أحد الدراسين أن معظم الواهيين والمأنحين في القرن التاسع عشر، ينتمون إلى أصول مالية أو تجارية أو صناعية، فكانوا جميعاً منظمين يتحلون بعقيدة دينية راسخة، أدت في منتصف القرن التاسع عشر، إلى تخصيص فيما بين ٤% إلى ٧% من الدخل الإجمالي للملكيات الكبيرة للأعمال الخيرية (٣٨).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن بذل أموال البر والإحسان كان يرتكز على المبدأ المسيحي "أحب جارك Love thy neighbor" الذي كان جزءاً من الثقافة الأمريكية منذ عصر المستعمرات وحتى الآن، وتؤكد الدراسات أن أكثر من ٨٣% من أموال العطاء الفردي، التي بلغت ١٠٤ بليون دولار في نهاية القرن العشرين، ذهبت مباشرة من الأفراد إلى الكنائس والمدارس والمستشفيات ومراكز البر المختلفة، إذ يشعر الواهيون، وأكثرهم من الطبقة الدنيا والمتوسطة، أن ذلك يحقق لهم الذاتية، أو يقومون بهذا العطاء المباشر لأن محاسبيهم أو محاميهم قد أشاروا عليهم بعدم التورط مع المؤسسات الوقفية (٣٩).

في ١٩٠١، استخدم روكفلر، في إحدى خطابه م صطلح "الوقف الخيري Benevolent Trust" للإشارة إلى الشركات التي تضطلع بجانبة الإحسان والتبرعات في مجال الأعمال، وقام ببحث الأفراد على البذل للآخرين بنفس الصورة والكفاءة التي يتبعونها للإنفاق على أنفسهم وأولادهم، وذلك دون إبطاء أو تكاسل (٤٠). ويؤكد ذلك أن العامل الديني والأخلاقي كان من أهم العوامل المحفزة لتقنين العطاء الخيري في مؤسسات مانحة.

#### ب- الالتزام الأخلاقي:

بدأت المشاركات الخيرية في إنجلترا، في القرن السابع عشر، بهدف تحسين المجتمع من خلال مبادرات لأفراد الأرستقراطية التجارية، يحركهم حسن أخلاقي قوى بضرورة المشاركة والتعاون في تنمية المجتمع (٤١).

كذلك أدى تغير واتساع مجال الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وما صاحبها من زيادة حجم وعدد الثروات الكبيرة، وما ترتب عليها من تغيرات إجتماعية وإقتصادية وبيئية، كل ذلك ساهم في افراز منظمين عمالقة، يستشعرون ضرورة إفادة المجتمع بجانبة من الآثار الإيجابية التي تجنيها أعمالهم، فلا يجوز أن يتمتعوا بعوائد ضخمة وسلطات واسعة بينما لا يتحملون سوى مسؤولية إجتماعية دنيا (٤٢).

ومن هنا بدأ إحساس جديد بالالتزام تجاه المجتمع يتطور لدى المليونيرات الجدد، وبات واضحاً أن "المنح العشوائية" أصبح غير مقبول، وتحول الإهتمام إلى تنمية العطاء العلمي، والمعتمد على دراسات متخصصة لتقدير جدواه ورسم روكفلر سياسة قائمة على أسس علمية لتحقيق مؤسسة شاملة للعطاء والمنح، فكانت محاولة الأولى هي إنشاء جامعة شيكاغو، ثم معهد روكفلر للأبحاث الطبية Rockefeller

Institute for Medical Research ، ثم لجنة روكفلر الصحية  
Rockefeller Sanitary Commission ، حتى توج تجربته بمؤسسة  
Rockefeller Foundation (٤٣)، وبذلك نجح في تحويل  
شركة ستندارد أويل Standard Oil من أكبر آلة لخلق الثروة في العالم إلى أكبر آلة  
لمنح العطاء الخيري في التاريخ (٤٤).

## ٢-٢-١ على المستوى القومي :-

إن تطورات كثيرة ومتلاحقة أدت إلى تغيرات في أشكال الحياة الاجتماعية،  
والحياة الاقتصادية، ودور الدولة، كان لها أكبر الأثر في إنشاء وتطور المؤسسات  
الوقفية، نعمل على دراستها تبعاً :-

أ- التحولات الاقتصادية:

إن دراسة الفترة بين ١٩٠٠ و ١٩٢٠ في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي  
شهدت ظهور أول مؤسسات وقفية، تبين التغير الاقتصادي الكبير الذي ترتب عليه  
انتقال الاقتصاد من الاعتماد على الزراعة إلى الاعتماد على الصناعة، مما أدى إلى  
تناقص نسبة العمال الزراعيين إلى مجموع العاملين، وانتقالهم إلى العمل بمجالات صناعية  
جديدة، خاصة في المنسوجات القطنية وتوليد الطاقة والصناعات المعدنية. ومن ناحية  
أخرى، أصبح الأغنياء، الذين يمثلون ٢% من السكان، يملكون ٦٠% من ثروة  
البلاد، بينما لا يملك الفقراء، الذين يمثلون ٦٥% من السكان، سوى ٥% من الثروة  
القومية (٤٥).

هذا التغير الاقتصادي واختلاف دور رجال الأعمال، أدى إلى التأثير بشدة في  
الاقتصاد الأمريكي وإعادة تشكيله، حيث نتج عن التحول من اقتصاد يرتكز على  
الزراعة إلى اقتصاد يرتكز على الصناعة، تغيرات كبيرة في هيكل وعملة الأساس، وواق،

وسلوك رجال الأعمال، وإدارة وهيكله المنشآت، وظهور الشركات المتعددة -Multi Corporations، وزيادة أهمية رأس المال الثابت، والانتقال من سيطرة الفرد على أسلوب الإنتاج إلى سيطرة الشركة، وقد وصلت نسبة المنشآت التي يزيد مد إنتاجها السنوي على مليون دولار أمريكي إلى ٢،٢% من مجموع المنشآت، بينما كان يعمل بها ٣٥% من مجموع العمال الصناعيين، وتقوم بإنتاج ٤٩% من القيمة الكلية للإنتاج الأمريكي، مما جعل من الطبيعي أن تظهر صور جديدة لسياسات وأساليب إدارة الأعمال، وأن ينتهي عصر الفردية إلى غير رجعة، كما أعلن روكفلر في أواخر القرن التاسع عشر (٤٦).

#### ب- التغيرات الاجتماعية:

إن التغير من إقتصاد زراعي إلى إقتصاد صناعي، وظهور المؤسسات العملاقة، ترتب عليه ظهور علاقات جديدة بين العاملين وأصحاب الأعمال، حيث بدأت تتشكل تنظيمات عمالية قوية وتنتشر في كل المجالات الإنتاجية، جنباً إلى جنب مع تغير شكل الإدارة في المنشآت الكبرى، فقد تميزت هذه الفترة بالتحول من الملكية العام إلى المدير الثرى، ثم إلى الإداري المحترف (٤٧)، ويتيح شكل الملكية المشتركة للمجموعات القائمة بالأعمال أن يصبح الملاك من المساهمين، وبالتالي يصبحون مالكيين للشركة. ومن ناحية أخرى، أصبح هناك ضرورة للفصل بين الملكية والإدارة، حتى يكون إتخاذ القرار بواسطة إدارة محترفة، وليس من خلال مالكي الأسهم (٤٨)، وقد ترتب على هذا التطور إنشاء مجالس لإدارات الأمناء مسئولة عن إدارة المؤسسات الوقفية الخاصة القائمة على تنمية المجتمع، مع بقائها مستقلة تماماً عن الملاك الأصليين للمنشأة الممولة.

من ناحية أخرى، ساد عدم الإستقرار بين الفقراء، وخاصة بين القاطنين في المجتمع الريفى، نتيجة تدنى الأهمية السياسية والإقتصادية لأغلبية السكان الريفيين، واتساع الهوة بين الريف والمدينة، واتباع الحكومة لسياسة إقتصادية متحررة، فزاد رفض المزارعين للتصنيع ولتزايد أعداد أثرياء المدينة، الذين جمعوا الثروات الطائلة من

النقود والسندات المالية (٤٩)، وقد أدى ذلك التوتر الإجتماعى إلى ضرورة تحمىل الشروات الضخمة، المستفيدة من حرية السوق، مسؤوليتها فى التخفيف من شىء مرور ومساوى هذا المجتمع المدين الصناعى الحديث، وكان ذلك من خلال أم بوال العطاء الخيرية التى ساهمت فى التقليل من التوتر فى الحياة الأمريكية وفى الحياة الإنجليزية على السواء، من خلال تمويل المستشفيات والمدارس وتنظيم الزيارات للأسر الفقيرة (٥٠).

### ج - دور الدولة :-

إن الدولة المركزية التى تضطلع بدور شامل فى كل مجالات النشاط الإقتصادى بالمجتمع لا تترك سوى مجالاً ضيقاً للمساهمات الفردية، فى صورة وقفية مات مقننة، مؤسسات أو صناديق. يتضح ذلك فى التجربة البريطانية، حيث تبين الدراسة مات أن المؤسسات الوقفية الخاصة بما كانت صغيرة الحجم نسبياً، خاصة إذا ما قورنت بالصناديق المدعومة من الحكومة، فقد حصل المركز البريطانى British Council ، فى ١٩٥٣، على دخل سنوى من أصول عامة بلغ أكثر من ثلاثة ملايين جنيه، وهى تساوى الإتفاقات الكلية لمؤسسة نافيلد Nuffield Foundation خلال خمس سنوات (٥١)، ويرجع ضعف دور الأموال الخيرية الخاصة فى بريطانيا إلى الدور القوى الذى اضطلعت به الحكومة البريطانية فى توفير التنمية والرفاهية الإجتماعية بالبلاد (٥٢).

من ناحية أخرى، نجد أنه عندما أصبحت قدرة الحكومة اليابانية المركزية على حل المشاكل القومية محدودة إلى درجة كبيرة، زاد الضغط الشعبى على الشركات الإنتاجية لمواجهة هذه المشاكل، خاصة التلوث البيئى الناشئ عن ممارسة أتمها المختلفة، كما زاد عدد المؤسسات الخيرية واتسع نشاطها فى تلك المجالات المدعومة للنشاط الحكومى (٥٣).

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أدى اتساع النشاط الإقتصادى وتنوعه على مساحة جغرافية كبيرة، إلى قيام الدولة بمطالبة رأس المال الفردى بالتطوع لتغطية

جانبا من الأثار الإاجتماعية والإاقتصادية والبيئية السيئة، واللى ترتب عللى التوسع الصناعى الكبير، والاستغلال الواسع لموارد المجتمع، فى ظل سوق منافسة تاممة، لا تندخل فىها الدولة إلا فى حدود ضيقة، فكانت النداءات المتتالية من رؤساء الدولة الأمريكان بضرورة مساهمة أصحاب الأعمال فى مواجهة بعض من هذه الجوانب غير المرغوب فىها، وتخفيف العبء على الموارد العامة، لتممكن الدولة من التفرغ لمختلف المجالات الإستراتيجية والنشاطات المتعلقة بالأمن القومى للبلاد.

كما يرى الكثيرون انشاء المؤسسات الوقفية التى تقوم بتغطية أنشطة عامة، يكون من أفراد غير راضين عن مستويات الأداء المنخفضة للنشاط الحكومى (٥٤).

## ٣-٢ حوافز نمو المؤسسات الوقفية:

إن هناك تفاعلاً إيجابياً وقوياً بين النشاط المتزايد للمؤسسات الوقفية الغربية وما تتمتع به من حوافز حكومية ودعم قومى، ذلك ان نشأة ونمو المؤسسة الوقفية الغربية، وإن جاء نتاجاً طبيعياً للمعتقدات الدينية والحسن الأخلاقى والثقة فى لأفرد تلك المجتمعات، وتفاعلاً متوقفاً مع الظروف الإاقتصادية والإاجتماعية والسيادية المتغيرة التى مرت بها، إلا أنه ما كان ليبلغ هذا الحجم المتزايد، ولا أن يصل إلى هذه الأرقام الهائلة للمبالغ المرصودة للخير العام، ولا أن يمارس هذا الدور المؤثر فى تلك المجتمعات، إذا لم يجد الدعم والتشجيع المناسبين، الذى يتم ترجمتها إلى مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية.

ندرس هذه الحوافز تبعاً من خلال مجموعتين:

أ- الحوافز المعنوية.

ب- الحوافز المادية.

## أ- الحوافز المعنوية:

إن المعتقدات الدينية الراسخة والإيمان بالثواب الأخروي يعتبر العامل المعنوي الأهم في حفز الأفراد على إيقاف ثرواتهم في مختلف مجالات البر التي تعود بالخير على المجتمع ككل، جنباً إلى جنب مع حب الإنسان الفطري للخير، ورغبته في إشراك الآخرين فيما يملك من ثروات، والشعور بالراحة والرضا لأداء الخير، وتحقيق مكانة إجتماعية متميزة (٥٥). إلا أن العطاء المالي يتطلب تدعيمه بالمزيد من الحوافز التي تقويه، وتسهم في التخفيف من وطأة التنازل عن المال، والذي يصعب التضحية به.

إن ارتفاع معدلات النشاط الإقتصادي الغربي، وما صاحبه من تكوين ثروات هائلة وإنشاء شركات عملاقة، وما ترتب عليه من تغيرات في المجال الاجتماعي والبيئي والإقتصادي، أفرز شعوراً عاماً، لدى القادة وأفراد المجتمع، بضرورة تحمل هذه الثروات الضخمة لمسؤولية إجتماعية **Social Responsibility** هامة، ذلك أنهم المستفيدين الأساسيين من حرية قوى السوق، التي جعلت القطاع الخاص المسيطر الأساسي على ثروات المجتمع وإمكاناته، والجاني الوحيد للأرباح الإقتصادية المتحققة في البلاد، فذلك القطاع ينعم بسلطات واسعة، بينما لا يتحمل سوى مسؤولية إجتماعية دنيا (٥٦)، حتى أن أحد المفكرين الأمريكيين قرر أن الشركات الكبرى تحدد، أكثر من أي مؤسسة أخرى، كمية الهواء الذي نستنشقه، ونوعية الماء الذي نشربه، والمكان الذي نعيش فيه، بينما لا تتعرض لأي مساءلة من (٥٧)، وقد بدأت واضحا أن استخدام قطاع الأعمال للبيئة كسلعة حرة لم يعد مقبولاً، وأن السياسة القرواءة تجاه المايجني. ه. ه. هذا القط. ع. م. من الوف. ثورات الخارجية. (٥٨). وقد ترتب على ذلك المناذاة، لعقود طويلة، بضرورة إعادة النظر لإيجاد علاقة صحيحة بين تلك الشركات والحياة اليومية لأفراد المجتمع الأمريكي، فضلاً عن أن نمو الإقتصاد الأمريكي وتغيره، قد أدى الى إفراز منظمين أمريكيين عمالقة، يتمتع عدد منهم بحس شديد بمسئولته الإجتماعية، حتى بات واضحاً أن مسؤولية الشركات الكبرى لا تتوقف عند تحقيق الأرباح، ولكنها ذات بعد إجتماعي وأخلاقي، وقيمته (٥٩).

في الستينيات، على سبيل المثال، وبعد أحداث شغب في المدن الأمريكية الكبرى، حدث الرئيس الأمريكي ليندون جونسون Lyndon Johnson، مجتهد مع الأعمال الكبري الأمريكي بالإشتراك الفعال في التصدي لأزمات المدينة والمساهمة في إنشاء المجتمع الكبير. وقد عكست التقارير المتتالية، خلال هذه الفترة، الشعور الملح للقيادة السياسية والمحليين والإداريين بضرورة البدء في العمل المتضامن لإنشاء حاجات المجتمع. في السبعينات، أصبح هناك اتجاهاً عاماً في الولايات المتحدة أن تقوم الشركات الكبري بإنشاء أقسام للأعمال المدنية، تعمل على توجيه الأموال الخيرية والمنح إلى مواجهة احتياجات المجتمعات التي توجد بها، وفي نفس هذه الفترة قامت لجنة التنمية الإقتصادية Committee for Economic Development (CED)، بإصدار تقرير حول العقد الاجتماعي الجديد بين رجال الأعمال والمجتمع، وقام بإقتراح نموذج ذي ثلاث دوائر احادية المركز، تمثل الدائرة الداخلية فيها مسؤوليات قطاع الأعمال في إنتاج سلع وخدمات عالية الجودة وتوفير فرص عمل، وتحقيق أرباح لمالكي الأسهم، أما الدائرة الثانية، فهي الخاصة بالمسؤولية المتعلقة بحماية البيئة وتوفير مناخ آمن للعمل، وتختص الدائرة الخارجية بمسؤوليات المشاركة في مشكلات المجتمعات كالتعليم وأحوال المدينة الخ (٦٠).

في الثمانينات، ظهر تفعيل المسؤولية الاجتماعية بصورة أوضح، عندما نادى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان Ronald Reagan، في خلال حملته الإنتخابية، بضرورة قيام القطاع الخاص بتوفير شبكة أمان اجتماعية نظراً لتناقص مساندة الدولة للبرامج الاجتماعية، وقد تردد قادة قطاع الأعمال في قدراتهم لمواجهة هذا التوقع، إلا أن المائدة المستديرة لقطاع الأعمال Business Roundtable، والتي تكونت من رؤساء مجالس إدارات أكبر الشركات في الولايات المتحدة، قامت بمناقشة تحويل فكرة العقد الاجتماعي إلى صور من الأداء الاجتماعي والإقتصادي، وكان هذا الاجتماع بمثابة تاريخ لموضوع تفعيل المسؤولية الاجتماعية المشتركة في الولايات المتحدة، وأشعار القطاع الخاص بأهمية دوره في هذا المجال، مع الإهتمام بما يقدمه من

مبادرات وتطوع وترسيخ لعلاقات التعاون بين القطاع الخاص والعام. وأصبح واضحاً أن رجال أعمال هذه الفترة قد اعتبروا أنفسهم أمناء على الصالح العام (٦١).

وفي التسعينات من القرن الماضي، تمت مراجعة جديدة للعقد الاجتماعي، إلا أن الحافز على المسؤولية الاجتماعية المشتركة، كان الاعتقاد العام بأن الشركات الكبرى فشلت في تحقيق دورها الاجتماعي الأساسي، وهو توفير فرص عمل جيدة لنسبة كبيرة من قوة العمل الأمريكية (٦٢).

يتضح من ذلك، التوجه في العقود الأخيرة إلى تحفيز قطاع الأعمال للقيام بمسئوليته الاجتماعية، وإشراكه في معالجة مشاكل المجتمع المختلفة، وذلك بإدخال الاعتبارات الاجتماعية في قرارات قطاع الأعمال (٦٣)، جنباً إلى جنب مع تركيزهم على تحقيق الأرباح، وذلك بالمشاركة في تحقيق الصالح العام للمجتمع والعمل على خدمة المجتمع من خلال منظمات خيرية (٦٤)، وتخصيص ودائع لخدمة أهداف عامة، وقد أدى ذلك الاتجاه القوي، والحافز الهام، إلى حدوث تغيير في القيم الاجتماعية، حيث قل التركيز على المنافسة والمصلحة الاقتصادية والربح كمعايير للتقدم، وزاد الأخذ بدرجة المشاركة في الرفاهية العامة للمجتمع كمعيار له (٦٥).

إن تفعيل المسؤولية الاجتماعية كحافز لزيادة العطاء الخيري، وإنشاء المؤسسات الوقفية بأنواعها المختلفة، يضاف إليه حافزاً جديداً من خلال قيام وسائل الإعلام بالإشادة بمؤسسي هذه الوقفيات، على اختلاف أحجامها وأهدافها، ومن ذلك ما أقدمت عليه إحدى رائدات الصحافة النسائية في اليابان ميتسو كوشيمورا Mitsuru Simomura، عندما قامت بنشر تقارير عن الشركات اليابانية، وعملت على ترتيبها وفق مساهمتها الخيرية (٦٦)، وكذلك ما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية من تكريم لأصحاب الصناديق والمؤسسات الوقفية، واعتبارهم مواطنين من الدرجة الأولى.

## ب- الحوافز المادية:

إن العطاء الخيري، مهما توافرت له من الحوافز المعنوية، يتطلب دعمه بالحوافز المادية لتشجيع الإنسان على التخلي عن أمواله الخبوسة لديه، فضلاً عن ضرورة إطمئنانه إلى استمرار هذه الأموال الموقفة فيما حدده لها من أهداف ومجالات، كما يساعد في ذلك تحقيق بعض عوائد مادية على المستوى الشخصي - مافراً على هذا - من ذلك تحصيل نفع خاص نتيجة المكانة الاجتماعية العالية كالموصول على أماكن متميزة في المسارح والأوبرا، وكذلك تحسين المناخ الإقتصادي العام وتقوية العلاقات الإقتصادية الخاصة، تحقيقاً للمزيد من الأرباح (٦٧)، كذلك نجحت الولايات المتحدة في هذا التحفيز من خلال إرساء نظام قانوني يجعل المؤسسات الوقفية الخاصة قطاعاً مستقلاً، ليس فقط عن القطاع الحكومي، وإنما عن القطاع الخاص أيضاً. وبذلك تعتبر المؤسسة الوقفية مؤسسة غير حكومية وغير هادفة للربح تمتلك أصلاً خاصة، تحصل على معظمها من الهبات والمنح، كما تقوم بتقديم هذه المنح لمؤسسات أخرى غير هادفة للربح تنفيذاً لبرنامجها الخاص، وذلك من خلال نشاطات تخدم المصالح العامة (٦٨).

إن الحكومات الغربية تؤثر في نشاط ونمو المؤسسات الوقفية من خلال حوافز مادية، تتمثل بصفة أساسية في إعفاءات وتخفيضات ضريبية، لقيام هذه المؤسسات بمشاركة الحكومة في أداء الأعباء العامة، والتخفيف عن كاهلها، خاصة في مجال الشؤون الدينية الذي تحرص الدولة على عدم التدخل فيه (٦٩) كما تعتبر الدولة أن منح هذه الإعفاءات عنصراً أساسياً للمحافظة على العرف الأمريكي المتمثل في بذل أموال الخير والعطاء من خلال مؤسسات خيرية ووقفية (٧٠).

إن منح إعفاءات ضريبية مقننة يعتبر عاملاً أساسياً في إنشاء ونمو العديد من المؤسسات الوقفية الأجنبية، حيث تضمن الدولة من خلال المادة ٥٠١ (ج . .) (٣) من لائحة قانون الضرائب إعفاءات ضريبية مقننة لتلك الهيئات والصناديق والمؤسسات المنشأة والعاملة فقط في "المجالات الدينية، والتعليمية، والخيرية، والعلمية، وتعليمية

القراءة والكتابة، ومجالات اختبار السلامة العامة، وتنشيط المنافسة الرياضية للهواة الخليلين أو الدوليين، ولمنع القسوة ضد الأطفال والحيوانات" (٧١).

وبموجب أول قانون للضرائب على الدخل في ١٨٩٤ يتم منح إعفاءاً لأي اتحاد أو منشأة منظمة لأهداف دينية أو تعليمية أو خيرية فقط، وقد تم إعادة صياغة وتحديد هذا الإعفاء في القوانين اللاحقة سنة ١٩٠٩ و ١٩١٣ و ١٩١٦ و ١٩١٨، حيث أضيفت كلمة علمية في الثلاث قوانين الأخيرة، وتوجد هذه الإعفاءات اليوم في لائحة الدخل الداخلي Internal Revenue Code لسنة ١٩٥٤ (٧٢). وتتولى الإدارة الفدرالية وإدارات الولايات المختلفة شروط تسجيل المؤسسات الوقفية والمؤسسات الوقفية المانحة وسلطات وواجبات الأمناء الخاصة باستثمار أصول الصندوق وضرورة تنويع هذه الاستثمارات، ومنها أنه لا يجوز للأمناء الحصول أو الاحتفاظ لمدة ما على يلي:

- الاستثمارات المضاربة.
- الاستثمارات التي لا تتمتع بالأمان والعائد.
- الاستثمارات الخاصة بفرد أو شريك.
- الاستثمارات في أي منشأة يكون للأمناء فيها مصلحة خاصة.
- الاستثمارات المؤقتة أي تلك التي تهدف الربح أو العائد السريع.
- الاستثمارات في رهونات.
- الاستثمارات في أصول عقارية خارج الولاية.
- الاستثمارات غير المنتجة.
-

- الاستثمارات المتمثلة في قروض خاصة بدون ضمان.
- الاستثمارات ذات الطبيعة المدمرة.
- الاستثمارات في التأمين على الحياة أو العقود المؤبدة. (٧٣).

ويقضى القانون الأمريكي الذي يمنح هذه المؤسسات إعفاءات ضريبية من خلال الخدمة الداخلية للدخل (IRS) Internal Revenue Service ، أن تفرض عليها في المقابل تقديم هبات لا تقل عن ٥% من أصول المؤسسة سنوياً للأغراض الخيرية، وتقوم بذلك من خلال تقارير سنوية مفصلة، مرفقة بإقرار IRS تبين فيها دخلها ونشاطاتها ومدفوعاتها (٧٤). وتؤكد الدراسات أن هذه النظم الضريبية كان له أثره في تشجيع إنشاء المؤسسات الوقفية، وبذلك يساهم في مختلف المجالات، ففي ١٩٩٨ قامت ٤٦ ألف مؤسسة ووقفية بإعطاء أكثر من ١٧ بليون دولار أمريكي إلى النشاطات الخيرية (٧٥). أما في كندا، حيث يتم تطبيق قانون ضرائبي مشابه، فإن ١٠٧٢ مؤسسة ووقفية منحت أكثر من ٤٥٠ مليون دولار كندي للأغراض الخيرية (٧٦).

من ناحية أخرى، قامت مجموعة من الدراسات الكمية بالتأكد من عدم الإسراف في منح الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، كما قامت مجموعة أخرى بالتأكد من مدى إستجابة المانحين لهذه السياسة الضريبية المشجعة (٧٧).

## ثالثاً: إمكانات الإفادة من تجارب المؤسسات الوقفية الأجنبية

بينت الدراسة السابقة حركة تطور العطاء الخيري الأجنبي من صورته الفردية المحدودة إلى الأنواع المؤسسية المتعددة، ومواكبة ذلك التنامي مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وزيادة عدد المليونيرات، وتزايد أحجام ثرواتهم وأرقام أعمالهم الخاصة، مما يؤكد العلاقة الإيجابية الأكيدة بين نهضة مؤسسة الوقف في أشكالها المختلفة، ونهضة المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً في تفاعل تبادلي مستمر.

ونعتمد على الإفادة من هذه الدراسة لدعم حركة إحياء الوقف الإسلامي من خلال تدارس أنواع المؤسسات الوقفية، وعوامل وحوافز انشاء ونمو المؤسسات الوقفية، وذلك من خلال:

٣-١ أنواع المؤسسات الوقفية.

٣-١ عوامل انشاء المؤسسات الوقفية.

٣-٣ حوافز نمو المؤسسات الوقفية.

### ٣-١ أنواع المؤسسات الوقفية:

إن مؤسسة الوقف الإسلامي التي أسهمت في بناء ونمو الحضارة الإسلامية، عملت على تحقيق مدى واسع من الأهداف الإنسانية والاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية والتدريبية، وكانت تتخذ شكل وقفية شرعية، عقارية أو مالية، منقولة أو مشاع، مؤبدة أو مؤقتة، يتم

رصدتها ونماؤها لتحقيق الأهداف المحددة من قبل الواقف. وفي العصر الحديث أصبحت الأوقاف، خاصة المالية منها، تضم بعضها إلى بعض لإنفاقها في مشروعات وافية يحتاج إليها المسلمون في مجتمعاتهم المختلفة.

إن الصورة التقليدية للوقف تنفق والأنواع الأجنبية للمؤسسات كودائع، وهي مؤسسات المالكن والمؤسسات العائلية، أما الأوقاف العاملة، في صورتها الحديثة فإنها تتفق ومؤسسات المجتمع، والمؤسسات العاملة، والأوقاف الخيرية العاملة، وأوقاف المجتمع ومنظمات جمع الأموال، إلا أن أوقافنا الإسلامية تفتقد نوعاً هاماً من المؤسسات الوقفية هو صورة المؤسسات كشركات وهي الصناديق المدعومة من الشركات، وودائع الشركات، والتي لا تنتشر بصورة كافية، اللهم إلا في بعض الدول الإسلامية، وخاصة الدولة الإسلامية الأم، لضرورة ارتباطها بشخصيات قوية اقتصادياً وعقائدياً، وذات رؤية مجتمعية بعيدة، وإحساس عالى بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال.

من ناحية أخرى، نجد أن صورة المؤسسة الوقفية العملاقة، التي تطلب من المؤسسات المالية الأهداف التي تحددها، أي المؤسسات الوقفية المانحة، من الصور قليلة الانتشار في المؤسسة الوقفية الإسلامية، إلا في أمثلة معدودة، بينما تعتبر من أكثر الصور التي تدعم النشاطات الخيرية والتطوعية، أي تلك غير الهادفة للربح، في مختلف المجالات العلمية والتعليمية والتدريبية والبحثية والصحية والبيئية والثقافية والفنية، والتي تصدرها الكتب (٧٨) والنشرات الأجنبية بالعديد من التوصيات والتوجيهات لتوضيح أسس ووسائل الحصول عليها واستخدامها من قبل المقبلين على مزوالة هذه الأنشطة الخادمة للمجتمع، دون أي أهداف لتحقيق الربح.

### ٣-٢ عوامل إنشاء المؤسسات الوقفية:

إن إنشاء المؤسسة الوقفية الإسلامية جاء كنتيجة طبيعية لإلتزام المسلمين بمبادئ دينهم الحنيف، واتباعاً لسنة نبيهم الجليل، الذى أكد أن ثواب الصدقة الجارية لا ينقطع بعد انتهاء حياة المسلم، فكان الإقبال الكبير من المسلمين على البحث عن مختلف أوجه النفقة لأفراد المجتمع المسلم ليوقفوا فيها جزءاً هاماً من ثرواتهم أثناء حياتهم، ويوصون بإيقاف ما لا يزيد عن ثلث ميراثهم بعد وفاتهم، التزاماً بقوله صلى الله عليه وسلم: (الثلث والثلث كثير)، وقد ساعد في ازدياد وتنوع الأوقاف الإسلامية تنامي ثروة المسلمين إبان ازدهار الدولة الإسلامية، وارتقاء مستوياتهم الثقافية والعلمية، وتنامي إحساسهم بالفنون والآداب، وازدياد إسهام بعضهم البعض، وتعاطفهم مع مشاكل ضعفائهم وأقربائهم، فكانت الأوقاف في مختلف المجالات ذات صلة وثيقة بالواقع الاجتماعى والاقتصادى المتغير، مع الحفاظ على هوية المجتمع الإسلامى وخصائصه، كما حققت غاياته الشرعية في العبادة والاعمار، فلم تقتصر الأوقاف الإسلامية على دور العبادة فقط، وإنما شملت مختلف النواحي النفسية والدينية والتعليمية والثقافية والصحية والفكرية والإدارية (٧٩).

لقد كانت عوامل إنشاء المؤسسة الوقفية الأجنبية متفقة إلى حد بعيد مع تلك التى ساعدت على ازدهار الأوقاف الإسلامية، مما يؤكد أن النمو الاقتصادى وما يصاحبه من ارتفاع مستويات معيشية ودخول الأفراد، وما يتمخض عنه من إحساس بأفراد المجتمع وما يحيط به من ظروف وما يتعرض له من مشاكل يسهم في إفراز أشكال من الهيئات والمؤسسات التى تعمل على الإشتراك في استمرار هذا التقدم والنمو والعمل، على أن يفيد جميع أفراد المجتمع منه، خاصة أولئك الأقل دخلاً والأقل نصيباً من ثروات المجتمع.

---

٧٩- مشهور (نعمت عبد اللطيف): أثر الوقف في تنمية المجتمع، مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٧٩. ص ٦٥-٦٦.

من ناحية أخرى، نجد أن إنشاء الوقفيات الأجنبية التي جاءت نتيجة ما حدث في البلاد من تحول اقتصادي، وما تبعه من تغيرات اجتماعية وبيئية، وما أفرزه من ثروات شخصية هائلة اختص بها عدد من الأفراد، هذه الأوقاف قد أفادت المجتمعات التي نشأت فيها، وأعطتها دفعة إلى الأمام أدت إلى مزيد من التقدم، كما أدت إلى تحولها من مجرد جهود فردية عشوائية إلى مؤسسات منظمة، ومطرده في النمو عدداً وحجماً وأهدافاً.

وقد يفسر ذلك جانباً من انحسار المؤسسة الوقفية عن مجال العمل الخيري، وفي صور دورها في العديد من المجالات، وانخفاض أثرها وتأثيرها في الإيضاح بآه مداف المجتمع الإسلامي، والتي كانت في وقت من الأوقات من أهم أدوات تحقيقها ودفعها قدماً.

### ٣-٣ حوافز نمو المؤسسات الوقفية:

إن نمو إنشاء المؤسسات الوقفية الأجنبية قد جاء نتيجة لعدد من الحوافز المعنوية والحوافز المادية:

#### أ- الحوافز المعنوية :-

إن الأوقاف الأجنبية المتميزة تم إنشاؤها من قبل شخصيات تتمتع بحس أخلاقي وإيمان عقيدتي قوي، وذلك كروكفلر وفورد وكارنيجي، وينصرف الوضع نفسه على القائمين بالأوقاف الإسلامية سواء في العصور القديمة أو القريبة أو الحديثة، حيث كان الحافز الديني والطمع في الثواب الأخروي هو أقوى العوامل الدافعة لهم، خاصة مع غياب أي حوافز مادية أخرى، جنباً إلى جنب مع الإحساس القوي بضرورة إيجاد حل للمشاكل المحلية بأيدي ورؤوس أموال أبنائها من المسلمين، حفاظاً على هويتها الإسلامية، وتحقيقاً لأهدافها في التقدم والرفق، إلا أن الموجة الاشتراكية التي أطاحت بالثروات والأصول في عدد من البلدان الإسلامية، أدت إلى انتكاسة شديدة لقدرة

الأفراد والقطاع العائلي على إنشاء أوقاف جديدة، فضلاً عن التمسك بسبب في تبديده الأوقاف الموجودة بالفعل.

وتبين الدراسات أن الوازع الديني هو أقوى الحوافز التي يمكن أن تسهم في جعل البلاد الإسلامية نموذجاً فريداً في التقنين - المؤسسي للأوقاف، حيث تعتد بصدقة الجارية ورغبة المسلمين في تحصيل عائدها الأخرى أساس قيام مؤسسة الوقف الإسلامية (٨٠).

من ناحية أخرى، نجد أن استحضر المسؤولية الاجتماعية لرأس المال ولأفراد المجتمع في بناء مجتمعهم ودفعه إلى التقدم والرقى، ودور الدولة ممثلة في قياداتها السياسية لدعم هذا الحافز، كل ذلك كان له دوره الواضح فيما وصلت إليه أعداد المؤسسات الوقفية، وما تم رصد من رؤوس أموال للتقوم بنشاطاتها المختلفة، وتبين قراءة الواقع عدم وجود هذا الاتجاه في معظم المجتمعات الإسلامية، حيث لم يتضح الحس بالمسؤولية الاجتماعية لرأس المال عند العديد من المليونيرات الذين حققوا ثروات هائلة في هذه البلاد، فجاءت إسهاماتهم في مؤسسة الوقف الإسلامية ضعيفة، لا تمثل سوى نسبة بسيطة من مجموع ثرواتهم، ولا تزيد بتزايد هذه الثروات.

من ناحية أخرى، لم تتبن الدول الإسلامية سياسات حفز الحس الاجتماعي والسياسي لأبنائها بوضع خطط واضحة تحدد فيها النصيب المطلوب من رأس المال الخاص تغطيه مساهمة منه في التخفيف من أعباء الميزانية العامة، وتحقيقاً لنمو وازدهار المجتمع، كما لا تلق الجهود الفردية بإقامة وقفيات على اختلاف أنواعها تقديراً عاماً للمجتمع سواء في وسائل الإعلام أو المحافل الرسمية والشعبية، وهي من العوامل التي تسهم ليس فقط في الإشادة بالواقفين، وإنما في لفت الأنظار إلى تلك المجالات ذات الإحتياج للمشاركة فيها من قبل الأفراد، جنباً إلى جنب مع إرشادهم إلى كيفية إنشائها هذه الوقفيات.

## ب- الحوافز المادية :-

ان الحوافز المعنوية، على أهميتها، لم تحقق وحدها للمؤسسات الوقفية الأجنبية ما وصلت إليه من نمو وانتشار، فلقد كان للتنظيم القانوني أثره البعيد في دعم انشاء هذه المؤسسات وحفز نموها المطرد، سواء من حيث تنظيم مجالس ادراتها، أو من حيث وضعها كقطاع مستقل في المجتمع، أو من حيث حمايتها القانونية، أو من حيث إعفائها ضريبياً. ذلك أن التشريعات القانونية في الدول الإسلامية لم تحدد لهذه المؤسسات إطاراً قانونياً واضحاً، ينظم إدارة هذه المؤسسات بشكل يجعلها مستقلة أو متضامنة مع الواقف أو الواقفين، بما يوفر قدراً أكبر من الخبرة في إدارة رؤوس أموالها، والإستقلال عن المانحين في اتخاذ قرارات الهبات وفق قواعد محددة، مع ضرورة عدم خروجها عن وصايا الواقف الأصلي، كما لم تضمن التشريعات القانونية للدولة لهذه المؤسسات خصوصيتها كقطاع مستقل في المجتمع، يضاف إلى القطاع العائلي، والقطاع الحكومي، وان كان المجتمع الإسلامي هو الأولى بذلك، حيث تمثل الأوقاف الشكل الثالث للملكية بعد الملكية الفردية أو الخاصة، والملكية العامة أو الجماعية، وهي الملكية المشتركة والتي تشترك فيها مجموعة من الأفراد في ملكية مال من الأموال الموقوفة عليهم (٨١)، فلا يكون للإدارة الحكومية سلطة التدخل في إدارة أموالها أو فرض سلطتها عليها لتوجيهها إلى أهداف قد تخرج بها عن وصايا الواهبين، وهو ما يوفر لهذه المؤسسات الوقفية الحماية القانونية للعمل، بعيداً عن التدخل الحكومي أو تدخل القطاع العائلي، ويضمن لها الإستمرار في العمل بطريقة سلسلة، بعيداً عن التعرض لهزات إدارية أو سياسية أو تنظيمية وفقاً للقرارات الحكومية التي قد تختلف باختلاف الإدارة السياسية ورؤيتها الخاصة بعمل هذا القطاع.

---

٨١- مشهور(نعمت عبد اللطيف): أساسيات الإقتصاد الإسلامي، عالم الغد، القاهرة،

١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م. ص ٢٠٤-٢٠٧.

أخيراً، نجد أن انشاء المؤسسات الوقفية يجد له في الاعفاء الضريبي المنهوح للواهبين مصدراً هاماً للاقبال على انشاء وقفيات جديدة، فضلاً عن زيادة رؤوس أموال الوقفيات القائمة بالفعل.

كذلك نجد أن النظام الضريبي الأجنبي يعتبر من أهم الحوافز لإنشاء وتنمية المؤسسات الوقفية، حيث تضمن قوانين ضريبة الدخل إعفاءات هامة للأفراد، قد تصل إلى ٣٠% من الدخل في بعض الحالات، كحافز للأفراد لإنشاء مؤسسات وقفية خلال حياتهم مع وضع الضمانات القانونية لعدم الإسراف في الإفادة من الإعفاءات الضريبية، من خلال تحديد واضح لأهداف وأعمال تلك الوقفيات (٨٢)، كما تضمنت توفير الاعفاء الضريبي الكامل للوحدات الخيرية، وقد أكدت الدراسات أن توفير لائحة الدخل الداخلي Internal Revenue Code، من خلال خدمة الدخل الداخلي Internal Revenue Service (IRS)، قد ساهمت بشدة في تنشيط انشاء المؤسسات الوقفية وتوسيع مجالات عملها، وهي لائحة متكاملة تضمن توجيه الأموال الخيرية إلى أهدافها المحددة، وعدم تراكمها لدى المؤسسة الوقفية، وعدم استخدامها في معاملات تخل بالأهداف المحددة، مع توفير كافة الضمانات لعملها (٨٣).

وتؤكد الدراسات الغربية على أهمية الحافز القانوني بمختلف أبعاده، حيث ترى أن الوقف الإسلامي نشأ بحافز ديني أساساً، إلا أنه لم ينمو لعدم دعمه بقانون وضعي يضمن له الإستقلالية والحماية القانونية والحافز المادي القوي، كما حدث في الغرب، وذلك على الرغم من وجود ثروات هائلة لتأسيس أوقاف بالبلاد الإسلامية، خاصة في الشرق الأوسط (٨٤).

## خاتمة

نخلص من هذه الدراسة إلى أن حركة إحياء مؤسسة الوقف الإسلامية يمكن أن تنفي مد من التجربة الغربية في هذا المجال، وذلك من خلال :-

- إحياء الحافظ الديني لدى المسلمين، والذي يعتبر حافظاً أكبر عندهم من غيره من حيث يضيف إلى العائد الدنيوي ثواباً أخروياً مستمراً باستمرار الوقف، خاصة لدى الأثرياء الجدد الذين يكونون ثروات ضخمة، يعتبرون جميع أفراد المجتمع المسلم شركاء فيها، استناداً إلى المبدأ الإسلامي بأن ملكية الأموال والموارد والثروات هي ملكية الخالق سبحانه وحده.

- إحياء الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى جميع أفراد المجتمع، وحفزها من جانب وسائل الإعلام المختلفة التي تجعل كبار وصغار الواقفين نماذج يحتذى بها، وحفزها من جانب الحكومات من خلال برنامج واضح يتم من خلاله تحديد المجالات التي تحتها المدعّم التطوعي من الأفراد والهيئات لمساندة السلطات العامة في تحقيق تقدم ونمو المجتمع.

- تشجيع قيام أشكال جديدة من المؤسسات الوقفية، جنباً إلى جنب مع الأشكال التقليدية، نظراً لكونها أكثر ملاءمة مع الظروف المعاصرة، ومن ذلك العمل على التوسع في أنواع المؤسسة الوقفية المانحة، والتي تقوم على تجميع الهبات والمنح من الأفراد والهيئات، ثم تعمل على إعادة توزيعها وفق المجالات التي يحتاج إليها المجتمع، وكذلك مؤسسات الشركات أو الصناديق المدعّمة من الشركات تحقيقاً لتفاعل رؤوس الأموال العاملة مع متطلبات الإرتقاء بالمجتمع ودعم تقدمه ونموه.

- توفير الإطار القانوني الذي يضمن استقلالية المؤسسات الوقفية، كقطاع له حركته المستقلة في المجتمع، بعيداً عن تدخل القطاع العائلي أو القطاع الحكومي، وبما يضمن له مرونة التحرك لتحقيق المصالح العامة، والاستمرارية المنتجة، بعيداً عن الهزات السياسية والإدارية التي قد يتعرض لها المجتمع، وبذلك يصبح قطاعاً ثابتاً من قطاعات المجتمع العاملة على نموه

وارتقاءه، فلا يجوز تدخل الحكومة في نشاطه بالتحديد أو الإلغاء أو المنع، تحقيقاً لفائدة المجتمع ككل.

- ضمان التنظيم القانوني للمؤسسات الوقفية الذي يتيح لأمناء مجالس إدارتها تنفيذ وصايا الواقف أو الواقفين، والذي يضمن عدم الخروج على الأهداف المحددة للوقف، وعدم التفريط في استخدام رؤوس أمواله، والإلتحاق مع باقي الهيئات العاملة في مجال خدمة المجتمع وتحقيق نموه وتقدمه.

- إدراج إعفاءات مشجعة في اللوائح الضريبية للدخل تضمن توجيه نصيباً هاماً منه لأوجه الخير، سواء في مؤسسات وقفية مستقلة أو بالإسهام في مؤسسات وقفية مانحة قائمة بالفعل، وذلك بنسب تصل إلى ١٠% بالنسبة للصدقات الممنوحة في السر، ورفع هذه النسب إلى ثلث الثروة والدخل أو التركة للوقفيات والصدقات الممنوحة مقابل مستندات، حفزاً للأفراد والهيئات على تغذية هذا القطاع الهام في مساندة نمو وتقدم المجتمع.

- إعفاء المؤسسات الوقفية من كل أشكال الضرائب، مع ضمان قيامها بما يجب من استخدام رؤوس أموالها في الأغراض التي أنشئت من أجلها، وعدم تراكم المدخول لديها، واستمرار استقطاعها للهيئات والمنح الجديدة جراء نجاحها في رسالتها، التي تتضح من شفافية الإفصاح عن أعمالها بصورة منتظمة سنوياً.

- أخيراً، يمكن القول إن وجود بعض من هذه العوامل والحوافز الداعمة لإنشاء ونمو الأوقاف دون الأخرى، قد تقل أهميته في تحقيق الهدف النهائي من إيجاد مؤسسات وقفية هامة تستطيع الإضطلاع بدور حيوي في النهوض بالمجتمعات الإسلامية، خاصة تلك التي لازالت في مرحلة متأخرة من النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث يمكن القول ان تضافر هذه العوام مل كما تعكس قوة المجتمع الذي يفرضها، تسهم في دعم المجتمع الذي تطبق فيه، من خلال ما تفرزه من مؤسسات قادرة على الإضطلاع بجانب هام من محاور النمو اللازمة للحاق بركب الحضارة المعاصرة المتنامية التقدم.

- نخلص الى أن المؤسسة الإسلامية كانت أقوى مؤسسة ورفية، و لا زالت، لاعتمادها على أقوى الحوافز، وهو ابتغاء مرضاة الله و طلب ثوابه، و يسهل استعادتها لعافية بها اذا ما اتخذت مكانتها كقطاع مستقل في المجتمع، يتفاعل مع قطاعي العائلات والحكومة، و م دعما بتنظيم قانوني و ضرائبي محكم، يضمن له التفاعل مع متطلبات الارتقاء بالمجتمع، م ن خ ملال برنامج واضح للمشاركة و لتفعيل المسؤولية الاجتماعية لرأس المال الفردي والمؤسسي.

## الهوامش

- ١- عمارة (محمد): دور الوقف في صياغة الحضارة الإسلامية في ندوة الوقف، الجمعية الخيرية الإسلامية، القاهرة، ذو القعدة ١٤٢٠ / فبراير ٢٠٠٠ م. ص ١٢٦ - ١٢٧.
- 2- Fremont – Smith (Marion): Foundations and Government; Russell Sage Foundation, N.Y., 1965. p: 11 / Hollis (Ernest): Evolution of the Philanthropic Foundation; Educational Record, Vol.20, 1939. pp: 575-578/ Nielsen (Waldemer): The Big Foundation: The 20<sup>th</sup> Century Fund, U.S.A., 1972. p: 3.
- 3- Andrews (Emerson): On the Nature of the Vaqf; Foundation News, Vol.5, Sept. 1964. pp: 8-9.
- 4- Fremont–Smith: Foundations and Government; op-cit., pp: 11-12.
- 5- El Daly (Marwa Ahmed): Private Philanthropy in Egypt: Institutionalized Private Philanthropy as a Mechanism for Sustainable Community Development; M.A. Thesis, A.U.C., Cairo, 2000.p: 27.
- 6- Flaherty (Susan): Charity in the United States and Japan Comparative Views of the Voluntary Sector and Corporate Citizenship; Spring Research Forum: The NGOs in the United States and Abroad-Cross Cultural Perspectives, March 1999. p: 179.
- 7- Op.cit., p: 227.
- 8- Op.cit., p: 33 / p: 233.
- 9- Ministry of International Trade and Industry.
- 10-Abbott (R): Japan Inc. gives at the office; Fortune, 3 September, 1992. Vol 125, Issue 5; p: 18.

- 11-Mitsuko Shimomura. هي رئيس تحرير جريدة وإحدى رائدات الصحافة النسائية.
- 12-Overseas Development Agency.
- 13-Borris (A), Treece (J.B): Japan Digs Deep to Win the Hearts and Minds; Business Week, 7 November 1988. p: 3/ p: 73.
- 14-Owen (David): English Philanthropy: 1660-1960, The Belknap Press of Harvard University Press, Massachusetts, 1964. pp: 3-4/ p: 18.
- 15-Op.cit., p: 64 / pp: 554-555.
- 16-Loc.cit.
- 17-Houck, John and Oliver Williams: Is the Good Corporation Dead? Social Responsibility in Global Economy; U.S. Rowman & Littlefield Publishers, INC, 1996.p: 13.
- 18-Nielsen: The Big Foundation, op.cit., pp: 5-21 / p: 72.
- 19-Flaherty: Charity in the U.S.....; op.cit., p: 99 / p: 231.
- 20-Nielsen: The Big Foundation, op.cit., p: 72 / p: 47.
- 21-Pava (Moses) and Joshua (Krausz): Corporate Responsibility and Financial Performance: The Paradox of Social Cost; Westport: Quorum Books, 1995. pp: 95-96.
- 22-Hays (Samuelson): The Response to Industrialism 1885-1914; The University of Chicago, U.S, 1957. p: 9.
- 23-Arnove (Robert): Philanthropy and Cultural Imperialism. The Foundations at Home and Abroad; G.K. Hall& Co, Boston, 1980. pp: 2-3 / p: 8.
- 24-Waddilove (Lewis): Private Philanthropy and Public Welfare: The Joseph Rowntree Memorial Trust 1954-

1979; George Allen & Unwin, London, 1983. pp: 33-34 / p: 83.

25-Nielsen: The Big foundation, op.cit., pp: 79-81.

26-Fremont –Smith: Foundations and Government; op-cit., pp: 43-46.

27-Op. cit., pp: 16-42.

28- Andrews, (Emerson): The Foundation Directory; op.cit., p: 9 / Stolper (Carolyn) & Hopkins (Karen Brooks): Successful Fundraising for Arts and Cultural Organizations; Oryx Press, U.S.A., 1989. p: 56.

29-Flanagan (Joan): Successful Fundraising; Contemporary Book, U.S.A., 2<sup>nd</sup> ed., 2000. p: 253.

30-Fremont – Smith: Foundations and Government; op.cit., pp: 82-111.

31-Op.cit., pp: 112-157.

–٣٢– وهو يقابل الوقف الإسلامى الذرى

33-Dolmick (Sandy) (ed.): Fundraising for Non-Profit Institutions; Jai Press Inc., London, England, 1987.p: 82 / Stolper & Hopkins: Successful Fundraising; op.cit., pp: 57-59 / Flanagan: Successful Fundraising; op.cit., pp: 263-265.

34-Bohlen: the Foundation Connection in Bohlen (ed.): Fundraising for Non Profit Institutions; op.cit., p: 59.

35-Stolper & Hopkins: Succesful Fundraising; op.cit. pp: 57-59.

36-Fremont –Smith: Foundations and Government; op.cit., pp: 45-48.

37-Owen: English Philanthropy; op.cit., p: 4.

- 38-Op.cit., p: 18.
- 39-Freeman (David): The Handbook of on Private Foundations; The Foundation Center, U.S.A, 2000. p: 2.
- 40-Arnove: Philanthropy and Cultural Imperialism; op.cit., p:28.
- 41-Owen: English Philanthropy; op.cit., p:4.
- 42-Antal (Ariane Berthoin): Corporate Social Performance: Rediscovering Actors in their Organizational Contexts; West-View Press, U.S., 1992. p:15.
- 43-Nielsen: The Big Foundation.; op.cit., p:49.
- 44-The Gospel of Wealth; the Economist, 30 May 1998. p:19.
- 45-Temin (Peter): Causal Factors in American Economic Growth in the Nineteenth Century; McMillan Press, London, 1975.p:82.
- 46-Vatter (Harold): The Drive to Industrial Maturity: The U.S. Economy, 1860-1914, Greenwood Press, U.S., 1975. p: 75 / pp:168-212.
- 47-Op.cit: p: 75 / p: 187.
- 48-French (Peter), Nesteruk (Jeffrey), Risser (David) and Abbarno (John): Corporations in the Moral Community, Ted Buchholz, U.S.A; 1992. p: 71.
- 49-Vatter: The Drive ..... ; op.cit., p:75 / pp:268-269.
- 50-Owen: English Philanthropy; op.cit., pp:1-4.
- 51-Op.cit., p:555.
- 52-Houck, John and Williams: Is the Good Corporation Dead? op.cit. p:13.

- 53-Flaherty: Charity in the United States and Japan; op.cit., p:227.
- 54-Rose-Ackerman (Susan) (ed.): The Economics of Non-Project Institutions; Oxford Univ. Press, N.Y., Oxford, 1986. p: 4.
- 55-Kelly (Kathleen): Effective Fund-Raising Management; Lawrac Erlbaum associates Publ., New-Jersey, U.S.A., 1998. pp: 43-47.
- 56-Business as Partners in Development (BPD): The Prince of Wales Business Leaders Forum in Collaboration with the World Bank and The UNDP, 1996. p:43.
- 57-Houck: Is the Good Corporation Dead; op.cit., p:41.
- 58-Sethi (Parkash): Dimensions of Corporate Social Performance: An Analytical Framework; California Management Review, Vol.18, No 3, 1975. pp: 58-64.
- 59-Antal: Corporate Social Performance; op.cit., p:17/  
Flaherty: Charity in the United States...; op.cit., p:231.
- 60-Committee for Economic Development's Mission 2000; p:1.
- 61-Vatter (Harold): The Drive to Industrial Maturity; op.cit., p:194.
- 62-Houck: Is the Good Corporation Dead? ; op.cit., p:52.
- 63-Antal ; Corporate Social Performance; U.S.;op.cit., p: 16.
- 64-Bauer (Raymond): Social Science Frontiers: the Corporate Social Audit; Russell Sage Foundation, N.Y., 1972. p: 5.
- 65-Antal: Corporate Social Performance; op.cit., p:7.
- 66-El Daly: Private Philanthropy in Egypt, op.cit., p:30.

- 67-Taylor (Eleanor): Public Accountability of Foundations and Charitable Trusts; Russell Sage Found, N.Y., U.S., 1953, pp: 77-79.
- 68-Freeman: The Hand book on Private Foundations; op.cit. (<http://fdncenter.org/onlib/inps/index.html>).
- 69-Loring (Augustus): A Trustee's Hand book, Little, Brown and Co. Boston, 1962. pp: 199-201.
- 70-Clotfelter (C.T.): Federal Tax Policy and Charitable Giving in Magat (ed.): Philanthropy Giving: Studies in Varieties and Goals; Oxford University Press, N.Y., 1989. p:105
- 71-New Ventures in Philanthropy; The Forum of Regional Associations of Grant makers, Washington, 1999. p: 12.
- 72-Odendahl: Mixed Motives: Personal Interest, Involvement and Satisfaction in Kelly: Effective fund-Raising.; op.cit, p:613.
- 73-Fremont-Smith: Foundations and Government; op.cit., pp:64-69/ Tax-Exempt Status for Your Organization, Publication 557, Internal Revenue Service, Washington D.C., 1998, p:39 / New Ventures in Philanthropy; op.cit., pp: 1-20.
- 74-Op.cit., pp:179-182.
- 75-Rose – Ackerman: The Economics of Non-Profit Institutions; op.cit., p:12 / Flanagan: Successful Fundraising; op.cit., p:254.
- 76-Foundation Center Announces Estimates for 1998 Foundations Giving; Foundation Center, N.Y., April 7, 1999. Press Release in Rose - Ackerman; op.cit. , p:255.
- 77-Canadian Directory and Grants; Canadian Center for Philanthropy, Toronto, 1998. In Ross-Ackerman; op.cit., p:255/ Rose- Ackerman (Susan): Charitable Giving and

"Excessive" Fund-raising in Rose – Ackerman (ed.): the Economics of...; op.cit, pp: 336-346.

78- ومن أمثلة هذه الكتب:  
Clotfelter (C.T.): Federal Tax Policy and Charitable Giving in Magat (ed): Philanthropy Giving: Studies in Varieties and Goals; op.cit.;p:15 / Flanagan: Successful Fundraising; op.cit / Dolmick (ed.) Fundraising for Non-profit Institutions; op.cit., / Stolper & Hopkins: Successful Fundraising for Arts and Cultural Organizations; op.cit. / Burlingame (ed.): Critical Issues in Fund Raising; op.cit./ Fremont – Smith: Foundations and Government; op.cit.

٧٩- مشهور(نعمت عبد اللطيف): أثر الوقف في تنمية المجتمع، مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٧٩. ص ٦٥-٦٦.

80-El Daly: Private Philanthropy...; op.cit., pp:169-171.

٨١- مشهور(نعمت عبد اللطيف): أساسيات الإقتصاد الإسلامي، عالم الغد، القاهرة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م. ص ٢٠٤-٢٠٧.

82- Fremont – Smith: Foundation and Government; op.cit. pp: 185-193.

83-Loc.cit. pp: 158-184.

84- Loc.cit. pp: 15-16 / See also Vesey – Fitzgerald (Seymour): Mahammadan Law; Oxford University Press, London, 1931/ Gibb (H.A.R) & Bowen (Harold): Islamic Society and the West; Oxford Univ. Press, London, 1950, Vol.1.

## المراجع

- Abbott (R): Japan Inc. gives at the office; Fortune, 3 September, 1992.

- Andrews (Emerson): On the Nature of the Waqf; Foundation News, Vol.5, Sept. 1964.
- Antal (Ariane Berthoin): Corporate Social Performance: Rediscovering Actors in their Organizational Contexts; West-View Press, U.S., 1992.
- Arnove (Robert): Philanthropy and Cultural Imperialism. The Foundations at Home and Abroad; G.K. Hall& Co, Boston, 1980.
- Bauer (Raymond): Social Science Frontiers: the Corporate Social Audit; Russell Sage Foundation, N.Y., 1972.
- Bohlen (ed.): Fundraising for Non Profit Institutions.
- Borrus (A), Treece (J.B): Japan Digs Deep to Win the Hearts and Minds; Business Week, 7 November 1988.
- Burlingame (ed.): Critical Issues in Fund Raising.
- Business as Partners in Development (BPD): The Prince of Wales Business Leaders Forum in Collaboration with the World Bank and The UNDP, 1996.
- Canadian Directory and Grants; Canadian Center for Philanthropy, Toronto, 1998.
- Committee for Economic Development's Mission 2000.
- Dolmick (Sandy) (ed.): Fundraising for Non-Profit Institutions; Jai Press Inc., London, England, 1987.
- El Daly (Marwa Ahmed): Private Philanthropy in Egypt: Institutionalized Private Philanthropy as a Mechanism for Sustainable Community Development; M.A. Thesis, A.U.C., Cairo, 2000.
- Flaherty (Susan): Charity in the United States and Japan Comparative Views of the Voluntary Sector and Corporate Citizenship; Spring Research Forum: The NGOS in the

United States and Abroad-Cross Cultural Perspectives, March 1999.

- Flanagan (Joan): Successful Fundraising; Contemporary Book, U.S.A., 2<sup>nd</sup> ed., 2000.
- Foundation Center Announces Estimates for 1998 Foundations Giving; Foundation Center, N.Y., April 7, 1999. Press Release in Rose - Ackerman.
- Freeman (David): The Handbook of on Private Foundations; The Foundation Center, U.S.A, 2000. (<http://fdncenter.org/onlib/inps/index.html>).
- Fremont – Smith (Marion): Foundations and Government; Russell Sage Foundation, N.Y., 1965.
- French (Peter), Nesteruk (Jeffrey), Risser (David) and Abbarno (John): Corporations in the Moral Community, Ted Buchholz, U.S.A; 1992.
- Gibb (H.A.R) & Bowen (Harold): Islamic Society and the West; Oxford Univ. Press, London, 1950.
- Gospel of Wealth (The); the Economist, 30 May 1998.
- Hays (Samuelson): The Response to Industrialism 1885-1914; The University of Chicago, U.S, 1957.
- Hollis (Ernest): Evolution of the Philanthropic Foundation; Educational Record, Vol.20, 1939.
- Houck, John and Oliver Williams: Is the Good Corporation Dead? Social Responsibility in Global Economy; U.S. Rowman & Littlefield Publishers, INC, 1996.
- Kelly (Kathleen): Effective Fund-Raising Management; Lawrac Erlbaum associates Publ., New-Jersey, U.S.A., 1998.
- Loring (Augustus): A Trustee's Hand book, Little, Brown and Co. Boston, 1962.

- Magat (ed.): Philanthropy Giving: Studies in Varieties and Goals; Oxford University Press, N.Y., 1989.
- New Ventures in Philanthropy; The Forum of Regional Associations of Grant makers, Washington, 1999.
- Nielsen (Waldemer): The Big Foundation: The 20<sup>th</sup> Century Fund, U.S.A., 1972.
- Odendahl: Mixed Motives: Personal Interest, Involvement and Satisfaction in Kelly: Effective fund-Raising.
- Owen (David): English Philanthropy: 1660-1960, The Belknap Press of Harvard University Press, Massachusetts, 1964.
- Pava (Moses) and Joshua (Krausz): Corporate Responsibility and Financial Performance: The Paradox of Social Cost; Westport: Quorum Books, 1995.
- Rose-Ackerman (Susan) (ed.): The Economics of Non-Project Institutions; Oxford Univ. Press, N.Y., Oxford, 1986.
- Sethi (Parkash): Dimensions of Corporate Social Performance: An Analytical Framework; California Management Review, Vol.18, No 3, 1975.
- Stolper (Carolyn) & Hopkins (Karen Brooks): Successful Fundraising for Arts and Cultural Organizations; Oryx Press, U.S.A., 1989.
- Tax-Exempt Status for Your Organization, Publication 557, Internal Revenue Service, Washington D.C., 1998.
- Taylor (Eleanor): Public Accountability of Foundations and Charitable Trusts; Russell Sage Found, N.Y., U.S., 1953.
- Temin (Peter): Causal Factors in American Economic Growth in the Nineteenth Century; McMillan Press, London, 1975.

- Vatter (Harold): The Drive to Industrial Maturity: The U.S. Economy, 1860-1914, Greenwood Press, U.S., 1975.
- Vesey – Fitzgerald (Seymour): Mahammadan Law; Oxford University Press, London, 1931.
- Waddilove (Lewis): Private Philanthropy and Public Welfare: The Joseph Rowntree Memorial Trust 1954-1979; George Allen & Unwin, London, 1983.

- عمارة (محمد): دور الوقف في صياغة الحضارة الإسلامية في ندوة الوقف، الجمعية الخيرية الإسلامية، القاهرة، ذو القعدة ١٤٢٠\ فبراير ٢٠٠٠ م.
- مشهور(نعمت عبد اللطيف): أثر الوقف في تنمية المجتمع، مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٧٩.
- مشهور(نعمت عبد اللطيف): أساسيات الإقتصاد الإسلامي، عالم الغد، القاهرة، ١٤٢٤ هـ .  
٢٠٠٣/م.